المقترب الأمريكي للهجرة بين مقتضيات الأمن الوطني ومتطلبات حقوق المهاجر وحرياته الأساسية

أ. د. مبروك غضبان، أستاذ التعليم العالي، جامعة باتنة 1
ghodbane2007@yahoo.com
د. نادية خلفة، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة باتنة 1
nadia.khalfa7@gmail.com

ملخص:

يعتبر موضوع الهجرة من المواضيع القديمة ولكن المتجدد في آثاره والمتنوع في تناوله. فالهجرة تعود إلى قرون من الزمن، غير أنها ارتبطت حديثا با لاستعمار، وتعاظمت بعد الحرب العالمية الثانية. هذا التعاظم، خاصة في ظل العولمة، أدى إلى بروز سياسات للهجرة مبنية على مقتربات مختلفة تختلف باختلاف كل بلد وظروفه وإمكاناته الاستيعابية. كل هذا أدى بالنتيجة إلى تنوع في المقتربات المتعاملة مع الهجرة والمتراوحة بين: المقترب الاندماجي ,التفريقي، والتعددي، الوسطي (بين الاندماجي والتفريقي) ثم ألما- بين ثقافي (التعايشي). في هذا المقال سيتم التطرق إلى مختلف المقتربات مع التركيز على المقترب الأمريكي للهجرة الذي يكيف عموما بأنه مقترب الجامع (الوسطي) وهنا يثار التساؤل: إلى أي مدى يحقق هذا المقترب الأمن الوطني وفي نفس الوقت يعمل على تجسيد متطلبات الحقوق والحريات للمهاجر وحمايتها؟

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المقترب، مقتضيات الأمن الوطني، ومتطلبات الأمن الإنساني وحقوقه.

Abstract:

The subject of immigration is considered to be one of the old subjects, but a subject which is renewed in its impacts and diversity in its treatment. Immigration, as history tells us, goes back centuries, however, it witnessed more developments due to colonialism and the need of capitalism to human works. The waves of immigrants continued during and after ww2, but this time become an issue that needs more organization and rigidity which is related to each country's policy. All that led to developing a suitable approach for each and every country. Among these approaches: integration, segregation, multiculturalism, inter- culturalism, and the politics of in between, known as the American approach. This letter approach will be the focus of this study and through which an attempt is made to answer the main question of the paper: To what extent this approach achieves both national and human securities and guarantees the rights of the immigrant?

Key words: Immigration, Approaches, Conditions of national security, human rights requirements, human security.

مقدمة:

لقد ارتبطت الهجرة منذ القدم بالحاجيات البشرية من أمن وحقوق وشغل وظروف حياتية أفضل وحرية العبادة مما جعلها بحق هجرة إنسانية البعد ولكن الأمور تتغير بمرور الوقت وانتقلت الهجرة من هجرة شرعية لأسباب اقتصادية دينية أمنية واجتماعية إلى هجرة غير شرعية مرتبطة بالعنف وفقدان الأموات وصولا إلى الإرهاب مما جعل الدول تطور سياسات تتعامل مع الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية خصيصا. هذه السياسات يمكن عرضها من خلال المقتربات المختلفة حول الهجرة. فما هي تلك المقتربات وما مدى ارتباطها بمقتضيات الأمن الوطني والأمن الإنساني بأبعاده المختلفة وما دور المقاربات في تجسيد واحترام متطلبات حقوق الإنسان لاسيما الحق في مغادرة البلاد أثناء النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية والحق في العلاج ومراسم الشعائر عند التعرض للاضطهاد وعدم إجبار المهاجرين على العمل في الأعمال الحربية ضد بلدانهم وحظر الاتجار بالنساء والأطفال والحق في العيش الأفضل؟

هذه الأسئلة ستكون محور عرض ومناقشة وتحليل في مبحثين رئيسين هما: المقتربات المختلفة للهجرة مع التركيز على المقترب الأمريكي وكيف ينظر الأمريكيون إلى الهجرة وما يريدونه من سياسات وقوانين إصلاحية للهجرة (المبحث الأول)، ودور المقتربات في تجسيد مقتضيات الأمن الوطني للدول المضيفة او دول المقصد، وفي نفس الوقت تحقيق متطلبات الأمن الإنساني للمهاجر وحقوقه وحرياته الأساسية وعلاقة كل ذلك بدول المنشأ (المبحث الثاني). فنحن، إذا، أمام إشكالية مزدوجة من حيث **تعارضها** بخصوص ضمان الأمن الوطني في مواجهة الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة للمهاجروحقوقه وحرياته من جهة أولى، وإشكالية **التكامل** بين الأمن الوطني وأمن المهاجر وحقوقه وحرياته من جهة ثانية. .

المبحث الأول: المقتربات المختلفة للهجرة والمأمول منها

لقد تعددت المقتربات المتعلقة بالهجرة بتعدد السياسيات واختلاف الظروف الزمكانية لدول المقصد مما يجعل التعميم أمرا غير سهل ومما يفتح المجال لاستعراض المقتربات المختلفة على ضوء السياقات السوسيو- تاريخية والاقتصادية والسياسية والأمنية لكل دولة. في هذا الإطار سيتم التطرق إلى المقتربات الأساسية مثل: المقترب الاندماجي (فرنسا)، المقترب التفريقي أو العنصري (ألمانيا)، المقترب التعددي الثقافي (بريطانيا)، المقترب الجمعي أو ألما بين الاندماجي والتفريقي (أمريكا)، ثم المقترب ألمابين ثقافي أوالتعايشي (روسيا). لكن قبل ذلك فما هو المقترب وما هي خصائصه؟

مفهوم المقترب: يقصد بالمقترب "التصور" أو الزاوية التي ينظر من خلالها الباحث الى موضوعه. والمقترب تتدخل فيه ذاتية الباحث وموضوعية الموضوع. هذا المقترب يقوم على الجمع بين البعد الحقوقي أساسا والبعد الأمني ثانيا لارتباط أحدهما بالآخر مع التركيز على البعد الحقوقي نظرا لأن الهجرة فعل أنساني أساسا وأسبابها إنسانية وغرضها خدمة الإنسان أو إنقاذه من الويلات المحيطة به أو حمايته من التهديدات وتحسين ظروفه الحياتية والمعيشية وضمان حقوقه وحرياته في مفهوما الواسع كما جاء في إعلانات الحقوق وفي الصكوك الدولية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام1948 يؤكد في المادة 13 على "حق البشر في الهجرة"وذلك تحت عنوان "**حرية التنقل واختيار محل الإقامة**"، وجاء في م14 (1): " لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد". أما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام1966 فقد نص في المادة 12 منه على حق الفرد في "التمتع بحرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته" وكذا

"حرية الإنسان في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده" (م2/12) ولا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير التي ينص عليها القانون وتقتضيها حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحرياتهم.

أولا: المقترب الاندماجي (Integration Approach)

هذا المقترب تبنته فرنسا في تعاملها مع موضوع الهجرة وهو يعود إلى بدايات القرن العشرون عندما حاولت عبر سياساتها الاندماجية اذابة الهوية الجزائرية ضمن الهوية الكولونيالية. يقوم هذا المقترب على "رفض المهاجرين" كهوية قائمة بذاتها مما يجب إدماجها داخل الهوية الفرنسية (الانسلاخ عن الهوية الأصلية والذوبان في الهوية الجديدة لغة ودينا وقيما).

نظريا، يبدوا أن الاندماج الناجح معقول في دولة تريد أن تحافظ على ثقافتها المتجانسة وكذلك ناجحة للمهاجر الذي يريد أن ينصهر في المجتمع الجديد. ففي فرنسا، مثلا، عضو المجتمع الوطني هو أي شخص له جنسية فرنسية ويتقاسم قيمها الثقافية من لغة وفن. والقانون الفرنسي حول الجنسية والمواطنة مبني على مبدأ "**رابطة الإقليم**" والذي يعني أن الشخص المولود في فرنسا يصبح مواطنا فرنسيا تلقائيا.

هذا النموذج يجعل صناع السياسة والعلماء يركزون أكثر على الهجرة من خلال "عدسة الثقافة" كما يقول كوريرا وأقل على "الشبكات عبر الوطنية"". أي أن التركيز هنا يكون على عمليات دمج المغتربين (مهاجرين كانوا أم لاجئين) في الدول المستقبلة (مايكل جونس- كريرا، فهم سياسة الهجرة: دروس من أمريكا، 2004).

رغم أن معظم الدول الغربية تخلت عن هذا النموذج أو المقترب باعتباره غير فعال، فان فرنسا تحاول جاهدة إتباعه وتطويره تفاديا للانتقادات التي تواجهه على غرار أنه نموذج ضد الإسلام وتطرفي ويعمل على إفراغ التوتر بين الفرنسيين الأصليين والمهاجرين المسلمين كما يقول كراسوفيسكيل (مقتربات مختلفة لمشكل الهجرة في اوروبا، 2016).

إن المقترب الاندماجي (أو ألاثني كما يسمى أحيانا) هو مقترب الاندماج الاجتماعي- الثقافي- السياسي- الاقتصادي وهو في الوقت الذي يؤدي إلى ذوبان المهاجر في المجتمع، يفترض فيه الا يشكل اي تهديد للمجتمع لأنه يمنح للفرد بعضا أو كثيرا من الحقوق مقابل الكثير جدا من الالتزامات والتنازلات. هنا فان الهجرة لا تكون مثارا للأمن أو التهديد باللأمن إلا اذا نظر إليها منذو البداية كمسألة أمنية أكثر منها مسألة إنسانية- اقتصادية. هذا هو حال المغتربين المغاربة وخاصة الجزائريين ومعهم الأفارقة السود في فرنسا. ففرنسا نجحت في إذابة الملايين من المهاجرين العرب والأمازيغ والسود في قيمها ولكن لم تنجح في منعهم من التمرد على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مما حولهم الى خطر محتمل على أمنها.

ثانيا، المقترب التفريقي أو العنصري (Segregation Model)

بعكس المقترب الإدماجي، فان المقترب التفريقي الذي تبنته ألمانيا نحو الهجرة يركز على أمرين أساسيين: 1- أن أساس المواطنة وبالتالي الجنسية، تمنح على أساس"رابطة الدم". بمعنى الشخص الذي يولد على الأرض الألمانية لا يصبح مواطنا كما هو الحال في فرنسا ويبقى مجرد مغترب بحقوق محدودة. رغم أن قانون الجنسية الألمانية عدل سنة 1999، فانه لايزال بعيدا عن معيار الأسس الحضارية (المدنية) وقريبا من الأساس العرقي. فقانون1999 ينص "على أن الشخص المولود في ألمانيا يتحصل تلقائيا على الجنسية إذا كان

أحد والديه على الأقل أقام في ألمانيا ثمانية سنوات. إن هذا المقترب أدى إلى التفريق بين السكان المهاجرين أصلا والمواطنين الألمان مما يجعل من ألمانيا دولة لا تقر بأنها بلد الهجرة، بل بلد لجماعات الهجرة المتفرقة" كما يقول كراسوفسكيل. (A Country of Separate Immigrant Community)

عكس المقترب الإدماجي، فان هذا المقترب لايقوم على شعار "أدمج أو أطرد" كما يرى اليمين المتطرف في فرنسا، وإنما يقوم على اعتبار أن العمالة والهجرة بصفة عامة هي مؤقتة وستنتهي الظاهرة بانتهاء الحاجة إليها كما يضيف كراسوفسكيل. أما بخصوص الأبعاد الحقوقية لهذا المقترب فيبدوا أنها ضعيفة بضعف الواجبات. كما أن هذا المقترب يركز على الفوائد الاقتصادية من وراء توظيف العمالة الأجنبية من المهاجرين في وظائف يرفضها الألمان أو فيها نقص الكفاءات العالية. فالمهاجر يستطيع أن يسافر ذهابا وإيابا إلى البلد الأصلي إلا أن الحنين إلى اللغة الأم للآباء تتراجع كثيرا وهذه أول خطوة في ضياع الهوية والولوج إلى الذوبان وهو ما يلاحظ على الأجيال الموالية للجيل الأول أو الثاني. . فطبقا لدراسة مسحية، فان أقليات واسعة من أبناء المهاجرين تفضل لغة الإقامة على لغة الآباء. وهذه أول خطوة" **للاندماج المرن والطوعي**". هنا يتلاقى المقترب التفريقي مع المقترب التعددي الثقافي من حيث منح الحق للجماعات المهاجرة أن تعيش في دوائرها محافظة على موروثها الثقافي وملامحها الوطنية وأعرافها وعلاقاتها العائلية. (Mandelbaum, 2014,p1).

ثالثا: المقترب التعديدي الثقافي (Multiculturalist Approach)

تم تبني هذا المقترب في بريطانيا أكثر منه في ألمانيا أو فرنسا. ينتقد المتطرفون هذا المقترب على أسس عديدة منها:

1- أن المهاجرون لا يجدون غضاضة (حرج) في انعزالهم عن الجيران الأصليين والانطواء على أنفسهم وثقافتهم كما هو الحال بخصوص الصوماليين الموجودين في ولاية منيسوتا الأمريكية منذ 1995.

مع البلد المستقبل ولا يشاركون في الحياة السياسية (Do not Identify)

2- أن المهاجرين لا يتماثلون والاجتماعية، بل والدينية.

3- هناك نظرة دونية للمهاجر نحو قيم المجتمع وعزوف عن تعلم اللغة المحلية وتبني ا لأعراف المحلية والعادات، واستيعاب القيم المحلية (Mandelbaum, 2014,p1 ، ص2).

رابعا: المقترب الما بين ثقافي (Interculturalism Approach)

يقوم هذا المقترب على التعايش ما بين الأديان والثقافات ومواطنة العديد من الأوطان والأقوام ضمن دولة واحدة. تأخذ بهذا المقترب روسيا التي يعيش فيها أكثر من 20 قومية مختلفة في 21 جمهورية وأربعة مناطق مستقلة ذاتيا يشكل سهم (حصة) الهويات الإقليمية المختلفة أكثر من 52/% من التراب الروسي والمتماشي مع مبدأ"المابين ثقافية" بدلا من "التعددية الثقافية"، فالما- بين ثقافية تعني أن تتفاعل مختلف الثقافات فيما بينها وفي إطار سكان الدولة الواحدة، المدينة الواحدة، والقرية الواحدة. وهنا ينتهي كراوزوفسكيل إلى القول" على أوروبا اليوم أن تشكل وتبني بيت واسع بغرف عديدة لثقافات متنوعة" (كراسوفسكيل، 2016ص2). فأين تقع أمريكا من هذه المقتربات؟

خامسا: المقترب الجمعي أو المابيني (The Politics of In- Between)

ينطبق هذا المقترب أكثر على الحالة الأمريكية. ولقد كتب كوريرا بهذا الصدد قائلا: "بينما تركز الاثنية السياسية على دمج المهاجرين في المجتمع، والسياسة عبر- الوطنية تركز على استمرار العلاقات (علاقات المهاجر) مع البلد الأصلي، فا ن مقترب الما- بين يصف حالة الفك أو الفصل عن سياسة الدولة المرسلة والمستقبلة. فالشخصيات السياسية المرموقة ترى ترابط أو علاقة تبادل بين غياب التزام المهاجر الدائم (مثلا في السياسة الأمريكية) وافتراض المشاركة المستمرة في بلد المهاجر الأصلي. غير أن هذا الحكم سابق لأوانه ولا توجد دراسات موضوعية ودقيقة تؤكد ذلك. كما أن الأمر قد يختلف من طبقة اجتماعية الى أخرى ومن سياسة إلى أخرى. فالطبقة المثقفة قد لا تمانع في المشاركة السياسية والاستحقاقات المختلفة مقارنة بالطبقة العامة، كما أن السياسات المعتدلة قد تجذب أكثر المشاركة مقارنة بالسياسات المتصفة بالتطرف وربما العنصرية. فالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة لعام2016 أثبتت المشاركة الواسعة للمهاجرين خاصة من الأصول الأسبانية والذين شعروا بتهديدات المرشح الجمهوري دونالد ترامب المتعلقة بطرد المهاجرين وليس فقط تشديد إجراءات الهجرة.

إن هذا المقترب يلامس الانعزالية والانشطار بين البلد الأصلي وبلد الإقامة أكثر من الاندماج أو التفرقة أو حتى التعددية. في، هذا المقترب الذي يشعر فيه الفرد بأنه متواجد مابين البلد الأم وبلد الإقامة وعلى هامش كلا البلدين، يقترح كوريرا بأن التهميش سيكون سيد الموقف. فالتحقيق الكامل لدور المهاجر في الحياة السياسية سيأتي فقط مع تجنيس أولئك الذين سيصيرون مواطنين، وتسجيل أولئك الذين صاروا مواطنين، ومشاركة أولئك الذين سيسجلون. لكن رغم كل هذا، فان الانتماءات التعددية للمهاجرين تنمحي كلية وعبر أجيال" (مايكل جونس- كوريرا، 2004، ص5) أي أننا سنكون، في النهاية حسب هذا الرأي، نتجه إلى الاندماج.

إن المقترب الإدماجي، في حين أنه يركز على بعد واحد للتغير الثقافي أي ما إذا كانت الجماعة المهاجرة تتحرك نحو العضوية في التيار العام ويركز أقل على إمكانية التعدد الجماعي أو ألانتمائي، فانه يقلل من أهمية الحدود الاجتماعية للجماعة والتي تعرقل التضمين في مجتمعات عالية اللامساواة وعنصرية عن وعي والتي تمسك فيه جماعة مهيمنة على السلطة لإبعاد أعضاء الأقلية من الساحات الهامة وهو ما يعبر عنه الواقع الأمريكي سوءا في التفرقة السكانية (أحياء للأقليات مقابل أحياء للأغلبية) وخاصة في المدن الكبرى. فالمقترب الإدماجي و/أو الاندماجي يرى التلاحم الاجتماعي كهدف ولكن بوسائل مختلفة.

في أمريكا نجد أن قانون المساواة والفعل الايجابي في التوظيف، مثلا، يعبرعن الأثر المهم للسياسات على المهاجرين. فهذا القانون يوحي بأنه لا فرق بين الأمريكان الأصليين (المقصود البيض طبعا وليس الهنود الحمر) والمهاجرين إلا في الكفآة والمؤهلات والالتزام بالعمل وأخلاقياته كما عبر عنها بوضوح عالم الاجتماع الأماني ماكس فيبرفي كتابه "الأخلاقيات البروتستانية وروح الرأسمالية" لعام 1930. بمعنى أن فرص التوظيف متاحة على نحو متساو للجميع. ولكن كما يقول لوفين، فان التفكير جديا حول الهجرة قد أصبح أكثر صعوبة في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة للهجرة غير الشرعية التي تجاوز رقمها ال11مليون معظمهم من المكسيك، البلد المجاور لأمريكا، أين أصبحت الهجرة غير الشرعية مرادفة للأمن والإرهاب لكل من المحافظين والليبراليين.

لقد تحول الحوار بين المحافظين والليبراليين في السنوات الأخيرة بخصوص موضوع الهجرة الى نقاش ليس حول تبني آراء مختلفة على نحو جدي والبحث عن أسس وسطية، ولكن انتقاد أي واحد عبر عن أي

اهتمام حول أي شكل أو أي مستوى في زيادة المهاجرين، بل وتلطيخ أي تمييز جوهري بين أشكال الهجرة (شرعي وغير شرعي، هجرة مبنية على أساس العمل أو على أساس العائلة، هجرة عالية المهارة أو أقل مهارة، اللاجئون أو المهاجرون) كما يؤكد ذلك الأستاذ يوفال لوفين (نحو سياسة هجرة محافظة، 2017، ص 3). لقد زاد النقاش حدة في الحملات الانتخابية الأخيرة للرئاسة ووصل الى حد اتهام الجمهوريون للديمقراطيين بالتفريط في الأمن القومي الأمريكي من أجل كسب أصوات المهاجرين ووصل الأمر بالنسبة للديمقراطيين باتهام الجمهوريين بضرب القيم الإنسانية عامة والأمريكية على الخصوص من أجل حرمان المهاجرين من حقوقهم وحرياتهم السياسية والتي يضمنها الدستور الأمريكي وقوانين حقوق الإنسان.

فالمناصرون لزيادة مستويات الهجرة على نحو مهم، حاولوا أن يتجمعوا معا في تحالف واسع بما فيه الكفاية وذلك حتى يتمكنوا من تجاوز اعتراضات المعارضين للهجرة بدلا من مجرد تكييفها. فهؤلاء يصفون الإصلاحات التي يقترحونها بكونها "شاملة" ولكن هي صفقة شاملة لتوسيع وعاء المهاجرين، ثم تسوية وضعيتهم كخطوة لتمكينهم من الجنسية لاحقا. في المقابل، هذا الاتجاه ربما وفر قليلا من المعالجة والحلول. لكن حسب الأستاذ لوفين، فان أمريكا تتجه نحو تبني سياسة محافظة للهجرة قوامها الابتعاد عن الاندماج لصا لح الرفض ثم الطرد لمن هو مقيم بصفة غير شرعية وكل هذا في إطار تدريجي ولكن مؤكد.

إن النموذج أللاندماجي يتركز على خمسة دعائم هي:

1- تقييد الهجرة غير الشرعية عبرمواصلة بعض التعديلات حول أولئك الموجودين في أمريكا.

2- تخفيض، على نحو مهم، مستويات الهجرة الشرعية في المستقبل وتغيير ميزانها في صالح المهاجرين الأكثر كفاءة أي الأخذ بما يسمى الهجرة الانتقائية وهي سياسة تأخذ بها جل المقتربات رغم منافاتها لحقوق الإنسان وقيامها على التمييز وليس مجرد التفضيل أو التمايز خاصة لمن هم مهددون بالموت.

3- التأكيد والإلحاح بأن المهاجر ين يصيرون أمريكيين جدد وليس مجرد عمال مؤقتين كما هو عليه الأمر في المقترب التفريقي.

4- وضع الإدماج والتربية المدنية في الواجهة ومركز الاهتمام.

5- رفض سياسة"كل أولاشيئ" التي تضر بالبلد والاعتراف بالحاجة للتسويات العملية (نحو سياسة هجرة محافظة، 2017، ص4).

إلا أن السؤال المطروح يبقى هو: هل سياسة الهجرة في ظل عهد الرئيس ترامب تسير وفق هذا المخطط أم هي رفض المهاجرين وطردهم مع سبق الإصرار والترصد؟ هذا السؤال سيحيلنا إلى عرض وتحليل المبحث الثاني المتعلق بالمقتضيات الأمنية والمتطلبات الحقوقية للمهاجر.

المبحث الثاني، دور المقتربات في تجسيد مقتضيات الأمن الوطني للدول المضيفة وتحقيق متطلبات الأمن الإنساني للمهاجر وحقوقه وحرياته الأساسية.

لا شك أن هذا العنوان الفرعي يطرح لنا إشكالية التوفيق ما بين الأمن الوطني والأمن الإنساني (الفردي). فهل العلاقة بينهما علاقة تكامل أم تناقض؟وإذا كانت كذلك، فلمن تؤول الأولوية؟ وإذا كانت تؤول للأمن الوطني فكيف يمكن تحقيق الحدود الدنيا للأمن الإنساني وحفظ حقوقه وحرياته في عالم يسوده أللأمن؟ هذه التساؤلات وغيرها تجعلنا نتطرق إلى العلاقة بين المفاهيم الثلاثة الأساسية التي تتضمنها الورقة وهي: الهجرة، الأمن، وحقوق الإنسان وذلك في إشكاليات ثلاثة كذلك والمتمثلة في: الهجرة والأمن، الهجرة وحقوق الإنسان، والأمن وحقوق الإنسان.

إذ في ملتقى لطلبة الدراسات العليا من عدد من الجامعات الأوربية والأمريكية المنعقد بجامعة لندن في جوان2012 تم التطرق بالتفصيل إلى موضوع الهجرة وعلاقته بحقوق الإنسان والأمن في اروبا. قدم السادة سيريل، ماكارثي، وباتينا تقييمهم لأعمال الملتقى الذي جاء في 22 مداخلة وخلاصة التقييم أن مفاهيم "الهجرة"، "حقوق الإنسان"، و"الأمن" لاتبدوا أنها مترابطة للوهلة الأولى ولكن بالتمعن والفحص العميق نجدها أكثر من مترابطة خاصة في ضوء خطابي حقوق الإنسان والأمننة الهجرية اللذان يعملان كقوتان فاعلتان لتطوير سياسة أروبية منسجمة حول الهجرة في القارة وذلك انطلاقا من فرضيتين هما: أن حرية الحركة ضمن الاتحاد قد منحت لكل المواطنين وأصبحت رمز للنجاح وللحصانة الأوربية، وأن تأمين الحدود الخارجية وزيادة الصعوبة في الحصول على اللجوء أو الإقامة في الدول الأعضاء بات تحد للفرضية الأولى نتيجة للمخاوف التي انتابت القارة والتهديدات الإرهابية التي أصابتها في العمق مرارا وخاصة في لندن ومدريد وباريس وبرلين وكوبنهاجن وغيرها من عواصم الاتحاد (سيريل بيقلاند وآخرون: الهجرة، حقوق الانسان والأمن في أوروبا، 2012).

يبدوا من خلال ماسبق أن ما يشغل اروبا في القرن الـ 21 هو الإرهاب، الهجرة والأمن وعلاقة ذلك بحقوق الإنسان وخاصة بالنسبة للفرد الأوربي لاسيما حقه في التنقل أو الإقامة أينما وحيثما يشاء. لكن إذا انتقلنا إلى الضفة الأخرى من الأطلسي ونعني أمريكا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن موضوع الهجرة ورغم أنه يحتل مكانة هامة في الحملات الانتخابية الرئاسية منذ ما بعد أحداث 11سبتمبر 2001، فلا يزال هذا الموضع يشغل أقل بال الرأي العام وأكثر اهتمام صناع السياسة.

ففي دراسة أنجزها رئيس تحرير معهد قالوب المشهور من طرف الدكتور فرانك نيوبورت بعنوان" **الرأي العام الأمريكي والهجرة"**، أن 7% فقط من المستجوبين يعتبرون أن الهجرة مشكل أساسي يواجه أمريكا اليوم. بمعنى، أن المشاكل الأساسية هي: الاقتصاد، عدم الرضا على أداء الحكم، والعلاقات العنصرية ثم تأتي الهجرة. وفي شهر مارس2015، قال 39% من الأمريكان أن الهجرة تأتي في الرتبة التاسعة من مجموع 15 موضوع، وأن الرعاية الصحية والاقتصاد يأتيان في المقدمة بنسبة54و 53 على التوالي، وأن الجمهوريين هم أكثرحساسية للهجرة مما جعلهم يفرضون، وعبر حملاتهم الانتخابية للرئاسة، أجندتهم على الرأي العام وإقناعهم بأن الهجرة ليست فقط مشكل يواجه أمريكا وإنما أساس كل المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية. وهكذا رفعوا شعارات مناهضة للهجرة وخاصة الهجرية السرية (غير الشرعية) والمهاجرين من قبيل" الحد من الهجرة بغلق الحدود وبناء الجدران وربط الهجرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، والدين والعنف اليومي. بهكذا شعارات تم ليس فقط "أمننة موضوع الهجرة، بل وتجريد الهجرة من

البعد الانساني والحقوقي". تحولت، هكذا الشعارات، إلى إجراءات وتدابير استعجالية بعد الانتخابات الرئاسية مباشرة تمثلت في "أوامر الحضر" التي أصدرها الرئيس المنتخب والمنتمي إلى الحزب الجمهوري السيد دونالد ترامب والمتعلقة "بمنع مواطني سبعة دول عربية وإسلامية من دخول التراب الأمريكي لمدة 90 يوما" حتى ولو كان هؤلاء يحملون البطاقة الخضراء التي تعتبر الخطوة الأولى للحصول على صفة" المواطنة". أما الإجراء الآخر فتمثل في الشروع في بناء الجدار على طول الحدود الأمريكية- المكسيكية وهو الجدار الذي دعا إليه زميله جورج بوش الإبن في حملته الانتخابية للعهدة الثاني خلال فترة 2006- 2008 ولكن فشل أمام المرشح الديمقراطي باراك اوباما. (فرانك نيوبورت، الرأي العام الأمريكي والهجرة، جويلية، 2015، ص2).

فجورج بوش الابن اقترح تعزيز وتقوية الجدار بين المكسيك وأمريكا ولكن الكونغرس رفض ذلك بحجة تكاليفه العالية وقدم اقتراح بتلطيف مشكل الهجرة في صيغة "الإصلاح الشامل لقانون الهجرة" رقم 1639 يوفر بدائل متاحة لتسوية المشكل وبالتالي يحق للمهاجرين "بأن يحلموا الحلم الأمريكي" كما يقول ريتشاردسون، حاكم ولاية نيومكسيكو في مقالته بعنوان: " **التنوع والمحنة** " (ريتشاردسون، التنوع والحنة، 2007). إن الإدارات الأمريكية وخاصة بقيادة الجمهوريين نظروا إلى الهجرة كسبب للإرهاب والعنف والجريمة المنظمة ومرتبطة بالدين (خاصة الدين الإسلامي) مما جعلهم يعالجونها إما بواسطة القضاء أو التدابير التنفيذية وذلك في إهمال للتشريع كما جرى عليه الأمر في كثير من الدول الأوربية والدول الأخرى. في هذا الصدد يؤكد الكاتب شين أن" المقتربات المتباعدة" لمعالجة الإرهاب في كل من أمريكا واروبا والتي تعود إلى الحقب الأربعة الماضية (1970- 2010) توضح أن القارة الأوربية وخاصة بريطانيا لجأت الى سن قوانين لمكافحة الإرهاب منذ1970 ثم تلتها فرنسا في الثمانينيات من القرن الماضي. فكلا المثالين يعكسان الاتجاه الأوربي لمكافحة الإرهاب عبر "التشريع وتقييد الحريات العامة " كما يؤكد ذلك لومباش في تقييمه (لومباش، الهجرة، الاندماج والأمن، 2008، ص3) لأحد فصول الكتاب المعنون ب"الهجرة، الاندماج، والأمن: مقارنة تصورية لأمريكا وأروبا" لعام 2014.

ويضيف شين قائلا: "أنه بعد أحداث 11سبتمبر2001، تطورت السياسة الأمريكية عبر حوار بين الفرع التنفيذي والمحاكم مع المدخلات التشريعية الأدنى (القليلة). هذا ما جعل سياسات مكافحة الإرهاب تركز في أمريكا على المقترب "**العسكري- الأمني**" أكثر من المقترب "**المرن**" الذي تبنته أروبا والقائم على: تبادل المعلومات، التعاون البوليسي والقضائي، اتخاذ التدابير المناسبة ضد التمويل الإرهابي، وتقديم المساعدة لدول العالم النامي. غير أنه وبعد تفجيرات مدريد ولندن انتقلت الدول الأروبية الى تبني المقترب العسكري (الصلب) والمفضل من قبل الادارة الأمريكية (مومباش، نفس المرجع، 2008، ص. 3).

إن المبالغة في أمننة الأمن وفي أمننة الهجرة ثم ربط ذلك بالدين وغياب ما يسميه سينيالي بالمدافعين عن الهجرة، لا سيما المنظمات غير الحكومية والمجموعات الخيرية والحركات المستقلة الأخرى والمهاجرين أنفسهم وكذا إشراك السلطة التشريعية بكفاية، قد ترتب عليه كما كتب ريتشارد فريمان، مجموعة من النتائج منها:

1- الإقصاء الأكبر والأوسع للمهاجرين، وخاصة غير الشرعيين.

2- مستويات أعلى للإنفاذ الداخلي.

3- نهاية أو تآكل حقوق المهاجرين.

4- زيادة لائقة السلطات في جماعات الهجرة (مومباش، نفس المرجع، 2008،ص4).

هنا نسجل التدخل السريع والفوري" **لحركة الحريات المدنية** " الأمريكية ووقوفها مع المهاجرين في المطارات والتأسيس بجانبهم واستنفار الرأي العام ووسائل العام المختلفة على انكارالاجراءات المتخذة ضد المهاجرين الذين كانوا في زيارة أهاليهم ومطالبة إدارة ترامب بالسماح لهم بالدخول والالتحاق بعائلاتهم أو مناصب عملهم. لقد تكللت جهود هذه الحركة مع وسائل الاعلام بالتحرك الرسمي على يد القضاء الذي جمد الأمر الرئاسي في 2017/01/27. استؤنف الأمر من طرف الرئيس ترامب، وزارة الأمن الداخلي ووزارة الخارجية ضد المدعيان العامان لولايتي واشنطون ومنيسوتا أما م محكمة الاستئناف الفديرالية التاسعة بسان فرانسيسكو وأصدرت هذه الأخيرة حمكها في 2017/02/09 قضى باجماع ثلاثة قضاة برفض "ارجاع حضر السفر" الذي كانت ادارة ترامب تعول عليه. (لبتيكفاب، نيويورك تايمز، 2017/02/09، ص3).

إن هذا المثال يعبر عن عدة أمور اساسية منها: الأول أن هناك انتقال نوعي رهيب بخصوص النظرة الرسمية الأمريكية للهجرة والمهاجرين. هذا الانتقال يتمثل في اعتبارا لهجرة ليست فقط مسألة أمنية بل مسألة عقيدية وأيديولوجية مما أضفى عليها الطابع العنصري الذي يتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فكيف نفسر الأمر التنفيذي الرئاسي والمتعلق ب"**حضرالمسلمين** " من 7 دول عربية وإسلامية وهي: إيران، العراق، سوريا، الصومال، السودان، باكستان وأفغانستان من دخول الأراضي الأمريكية لمدة 90 يوما والبدأ في طرد المهاجرين غير الشرعيين ثم البدأ في بناء الجدار على طول الحدود الأمريكية –المكسيكية. بل كيف نفسر كتابات ترامب على تويتر وتصريحاته العنصرية في حق المهاجرين وهو يصرح أن إيقاف الهجرة والطرد انما يصب في "**مصلحة الأمن القومي**"؟ الأمر الثاني يتعلق بحركية الفواعل المحلية في الدفاع عن حقوق المهاجرين كما رأينا في المجتمع المدني والقضاء. أما الأمر الثالث، فهو أن موضوع الهجرة وتعقيداته من الأهمية بمكان أن يترك فقط للسلطات التنفيذية والسياسين والمتطرفين لكي يقرروا فيه وكأنه عبارة عن صفقات تجارية.

بمقارنة ما يحدث في أمريكا هذه الأيام من سجالات وما يتخذ من إجراءات مع ما يحدث في أوروبا، فان ما يعتري المقترب الاروبي للهجرة يكون أهون. فالمقترب الأروبي حسب الكاتبة دابولونيا بات يعتريه ثلاثة مفارقات هي:

1- أن الأوربيون عموما يريدون تخفيض الهجرة، رغم أن استمرار الهجرة هو الطريق الوحيد للابقاء على نظم الرفاهية الاجتماعية.

2- أن الأوربيون سمحوا بإعادة وحدة العائلات من أجل ضمان الاستقرار بين المهاجرين وفي المقابل زيادة عدد المهاجرين.

3- أن الدول الأروبية *باتت* أكثر اهتماما بعملية الهجرة وتداعياتها لاسيما فيما يتعلق بالسكن والتعليم والعمل والاندماج والتي تعتبر في مجملها أسباب للعنف والإرهاب. بهذه الكيفية أرادت الدول الأروبية، وعلى عكس أمريكا، عدم الوقوع في فخ "أمن أكثر يخلق لأمن أكثر"، و" أمن أكثر يؤدي الى حريات مدنية أقل"، وأن الزيادة في أمننة الهجرة تحد من قدرات الأقليات في مواصلة الاندماج" كما تؤكد ذلك دابولونيا (لبتيكفاب، نيويورك تايمز، 2017/02/09، ص5).

إن المعالجة الأمنية للهجرة قد ثبتت فشلها نتيجة لعدة اعتبارات منها: التنامي غير المسبوق لأعداد المهاجرين واللاجئين الذين استقبلتهم الدول المضيفة لاسيما أروبا وأمريكا حيث تجاوز 60 مليون شخص عام 2017، تفاقم الخطابات المعادية للمهاجرين خاصة "الاسلاموفوبيا" كتعبير عن تزايد درجة الكراهية ضد الإسلام والمسلمين مما استدعى عقد مؤتمر بباريس منتصف شهر ديسمبر 2014 تحت عنوان"الحلول الإنسانية لأزمة الهجرة واللجوء باروبا (حسن بويخيف، ""هل ينقلب الأروبيون على حقوق الإنسان؟ 2015، ص2). كما أن الربط بين الإرهاب والهجرة والأمن فاقم المشكل أكثر وخاصة بتبني ساسة التوازن بين "الحرية والأمن" مفادها "**قليلا من الحرية وكثيرا من الأمن**". على ضوء هذا التوازن يعرض بيقو وهاوورث خطابين مهنيين متنافسين للأمن هما:

الخطاب الكلاسيكي الذي يركز على" **التهديدات الخارجية، والأفضلية للسرية، وعدم الثقة في الحلول العالمية**" والخطاب المعاصر الذي ينظر الى" **كل التهديدات على أنها خطيرة** "على نحو محتمل خاصة التهديدات التي تنشئها الهجرة أو النفوذ عبر الدولي. ويعتقد هذا الخطاب انه، في العموم، "تتفوق الشبكات على الحدود في القرن ال21". يخلص بيقو وهاوورث الى أن الخطابان لايعيران أهمية للحريات المدنية وحقوق الإنسان التي هي الجانب المكمل للأمن. بالنتيجة لا يوجد هناك خطاب مضاد للخطابين مما يجعل مجال الحقوق والحريات في معانات مستمرة وفي محنة (مومباش ودابولونيا، 2008، ص3).

إن فشل المعالجة الأمنية يتطلب بالتأكيد التقرب أكثر من المعالجة الحقوقية كما يؤكد ذلك الدكتور إدريس لكريني وذلك في شكل:

1- تشجيع الاستثمارات في الدول المصدرة للهجرة.

2- فتح مجال الحقوق والحريات أكثر ومنح الفرصة للشبيبة بالمشاركة في رسم السياسات خاصة في العالم العربي المليء بممارسات القمع والبطالة والعطالة.

3- تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وملموس وليس مجرد أوهام وسراب

4- القضاء على الفساد المستشري الذي تقوده الطبقة الغنية بمعية أصحاب النفوذ وحماية الجهات الخارجية لها والمعبر عنه بالتحالف الثلاثي المتكون من: رأس المال الداخلي والدولي وعصب النظام.

5- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في خارطة تحمل الأعباء "كل حسب دخله وقدراته (لكريني، "دراسة الهجرة السرية في المتوسط"، اليوم الجديد، 2015، ص 2).

إن النظرة الحقوقية للهجرة أكدتها مرارا تقارير الأمم المتحدة لاسيما تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان لعام2014 والذي جاء فيه أن 214 مليون شخص يعيش خارج بلده الأصلي وقد" نزح الكثيرون منهم لعدة أسباب يتسم فيها البحث عن حماية والبحث عن فرصة ترابطها معا ترابطا لا ينفصم" وأن بلدان كثيرة هي بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مقصد في آن واحد مثل الجزائر التي يهرب منها الشباب الجزائري ويعبرها الأفارقة والسوريون ويقصدها كذلك الأفارقة والسوريون وغيرهم. وينبه التقرير إلى تعرض المهاجرين لأساليب الاستغلال في الأعمال القذرة والخطيرة والمهينة والماسة بكرامتهم. وفي حين أن الهجرة بالنسبة للبعض تجربة ايجابية وتمكينية، فان كثيرين جدا من المهاجرين يضطرون إلى تكبد انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز والاستغلال. وبهذا الخصوص صرحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة **نافي بيلاي**"أن حماية المهاجرين

تشكل تحديا ملحا ومتناميا في مجال حقوق الإنسان. والحكومات عليها التزامات بضمان ألا يكون العنف القائم على كره الأجانب والعنصرية وما يرتبط بذلك من تعصب ضد المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية مكان في مجتمعاتها" (مكتب المفوض السامي، تقرير، 2013، ص1).

إن هذا التشخيص للوضع والاقتراح بأخذه بعين الاعتبار انما يعبرعلى ما يواجه ليس فقط المهاجر من متاعب وإنما كذلك ما يواجه الدول بصفتها دول منشأ أوعبورأو مقصد من التزامات وما يواجه المجتمع الدولي من تحديات لا تقل حدة عن التحديات الأخرى في مجالات ذات الصلة بالإنسان كالبيئة، الصحة والسلم والأمن الدوليين.

من أجل إتباع منهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة الهجرة، فلا بد من أن يوضع المهاجر في صميم سياسات الهجرة للدولة المعنية أو ادارتها، وأن يولى اهتماما خاصا لوضع مجموعات المهاجرين المهمشة والمحرومة. هذا النهج سيكفل، كذلك، إدراج المهاجرين في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة مثل تلك المتعلقة بتوفير السكن الحكومي أو الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب كما تذهب إلى ذلك اتفاقيات منع التمييز العنصري. فالدول على الرغم من أن لها حق سيادي في تحديد شروط الدخول إلى أراضيها والبقاء فيها بموجب الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف كماهو الشأن، بخصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أو العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو "الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم " لعام 1990، فإن عليها أيضا واجبات حماية هؤلاء المهاجرين من أي ممارسات ضارة أو تهديدات مغرضة. هذا ما أكدته آليات حقوق الإنسان ممثلة في المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين واللجنة المعنية بالعمال المهاجرين وحرصهما على "الالتزام باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين ضمن حدود الولاية القضائية لدول المقصد بغض النظر عن جنسية المهاجرأو أصله وبغض النظر عن وضعه كمهاجر" (مكتب المفوض السامي، تقرير، 2013، ص3، شوهد التقرير يوم: 2017/02/70).

وفي هذا الصدد، يمكن الاشارة الى أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمؤرخة في 18 ديسمبر1990 والتي جاءت في 93 مادة، قد تضمنت مجموعة من الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون تمييز لأي سبب من الأسباب الـ 14 الواردة تفصيلا في المادة 1 من الاتفاقية ومنها: الحق في الحياة (م3)، عدم التعرض الى أي تعذيب أوعقاب، أو معاملة لا إنسانية سواءا للعامل المهاجر أو أفراد أسرته (م10)، حق العامل أو أسرته في في حرية الفكر والضمير والدين (م12)، والحق في اعتناق الآراء وحرية التعبير (م13)، ثم حقوق أخرى تتصل بكل مايتعلق بالعمل النقابي والضمان الاجتماعي والتعليم واحترام ثقافة المهاجر، وإمكانية الحصول على السكن والصحة المجانية، ثم الحق في عدم الطرد التعسفي (م56). وقد وفرت الاتفاقية آليات المراقبة والتطبيق ممثلة في "اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" وأقرت نظام التقارير التي تقدمها الدول الى الأمين العام للأمم المتحدة (م م72، 73). كل هذه الحقوق وآليات حمايتها توفر الأساس الحيوي لما يسمى بالأمن الإنساني للمهاجر والذي يقوم أي الأمن على ثلاثة دعائم هي: البقاء على الحياة، سبل العيش الكريمة، وحفظ الكرامة كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية لعام2010. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، 2010، ص97). فنحن اذا أما م معادلة أمنية طرفاها الدولة والعامل المهاجر وأسرته. هذه المعادلة عبر عنها كريبوا في كتابه "الهجرة الدولية: الانشغالات الأمنية ومعايير حقوق الإنسان، 2007". حاول كريبو أن يدرس الثنائية بين المصالح الشرعية للدولة لضمان

الأمن الوطني، والتزاماتها الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان للجميع بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين عن طريق التركيز على تبادل (تغير) العلاقة بين الهجرة والأمن من جهة، والدولة والفرد من جهة ثانية. يؤكد كريبو"ضرورة الاعتراف بأولوية الحقوق الأساسية على الاهتمامات الأمنية " (فرانسيس كريبو، الهجرة الدولية، 2007، ص1). وهوما توصل إليه حكم محكمة سان فرانسيسكوا الاستئنافية، الدائرة التاسعة بمناسبة "أمر منع مواطني الدول السبعة من دخول أمريكا". فقد أعطيت الأولوية لحقوق الإنسان على الأمن من خلال الأسس التي أنبنى عليها الحكم لاسيما في قولها:

1- هل للرئيس السلطة الدستورية والقانونية لإقصاء بعض الأصناف من الشعب من دخول الولايات المتحدة الأمريكية؟

2- أن مبادئ المساواة في الحماية والعدالة والإنصاف وكذا التعديل الأول المتعلق بحماية الحرية الدينية قد تم انتهاكه" (ليبتاك، نيويورك تايمز، 9فبراير، 2017، ص1).

إن الجانب الإنساني الحقوقي للهجرة عبر عنه الأستاذ ماندبلوم بدقة عندما كتب قائلا: " إذا كانت الهجرة تحمل، مثل التدفقات عبر الحدودية للسلع والأموال، الفوائد الاقتصادية للدول المستقبلة، فان الهجرة من جهتها تحمل معها ردود فعل عنيفة من قبل السكان والحكومات وهذا لا يجب أن يشكل مفاجأة لأن البشرية.

ليست فقط وببساطة جزء من اقتصاد الدولة، ولكن كذلك لبنات لبناء المجتمع ومشكلة لعرف ذلك المجتمع وقواعده وتقاليده ومؤسساته. فبينما تولد الاهتمامات الاقتصادية النزاع السياسي حول الهجرة وكذا حول التجارة والمال، فان المقامة السياسية الصلبة لا تأتي من الشكاوى الاقتصادية ولكن من الخوف بأن التدفق الواسع للأجانب سيغير البنيان الاجتماعي على نحو غير مقبول. فالهجرة تستفز المعارضة الغاضبة عندما يشعر المواطنون الأصليون بأنهم في خطر من خسارة الأعباء الاجتماعية التي توفرها الدولة وكونها منقولة ضد ارادتهم الى عالم جديد وغريب. هذا الأمر يحدث في ظفتي الأطلس لكن مع وجود فروق بين أروبا وأمريكا سواءا في ردود الفعل العنفية أحيانا ضد القادمون الجدد، أو سياسة الهجرة، والمستقبل الممكن للهجرة والمهاجرين (ماندلبوم، 2014، ص2).

أن الدراسات أثبتت أن المهاجرين لايشكلون خطرعلى اقتصاد دول المقصد ولا على ثقافتها وقيمها وتقاليدها. ففي دراسة لمعهد البحث الديني العام سنة2015 بعنوان: كيف ينظر الأمريكان للمهاجرين، وماذا يريدون من اصلاح قوانين الهجرة وما هو الأثر الثقافي للمهاجرين على المجتمع الأمريكي؟". أجريت الدراسة على 42 ألف عينة مزدوجة اللغة (انجليزية وأسبانية) بواسطة روبرت جونس وآخرين من معهد البحث الديني العام ثم دراسة على عينة من 3174 من طرف بيو وكلاهما في 2015عن طريق الهاتف وكانت النتائج على النحو التالي (2015):

تزايد عدد المهاجرين الجدد	يقوي المجتمع الأمريكي 50%	يضعف المجتمع الأمريكي34 %
تزايد عدد المهاجرين الجدد حسب الدين	يقوي المجتمع الأمريكي 50%	يهدد المجتمع الأمريكي34%
تزايد عدد المهاجرين الجدد حسب الانتماء السياسي	يقوي المجتع63% ديمقراطي	يهدد المجتمع32% جمهوري
تزايد عدد المهاجرين الجدد حسب الولايات	يقوي المجتمع50%معظم ولايات الضفتين الشرقية والغربية	يهدد الأعراف والتقاليد34%
اصلاح قوانين الهجرة للمهاجرين غير الشرعيين حسب السن	السماح لهم لكي يصبحوا مواطنين60%	السماح لهم ليصبحوا مقيمين دائمين14%
اصلاح قوانين الهجرة حسب الانتماء الديني	السماح لهم لكي يصبحوا مواطنين62%	السماح لهم لكي يصبحوا مقيمين دائمين15%
اصلاح قانون الهجرة حسب الانتماء الحزبي والأيديولوجي	السماح للمهاجرين ليصبحوا مواطنين 72% ديمقراطيون	السماح للمهاجرين ليصيروا مواطنين 52% جمهوريون
	السماح لهم بأن يصيروا مقيمين دائمين 14% ديمقراطيون	السماح لهم بأن يصبحوا مقيمين دائمين 14% جمهوريون
	تحديد المهاجرين غير الشرعيين وطردهم 11% ديمقراطيون	تحديد المهاجرين غير الشرعيين وطردهم30% جمهورين
أثر المهاجرين على المجتمع الأمريكي منظورا اليه ايجابيا أكثرمنه سلبا حسب البالغين	أسوأ 37%	أفظل 45%
المهاجرون قوة أكثر منهم عبأ	كقوة 51%	كعبء 41%
رؤية المهاجرون الأروبيون/ الآسيويون وغيرهم بايجابية أكثر	أكثر ايجابية: الآسيويون47% الأروبيون 44%	أكثر سلبية: الآسيويون 11% الأروبيون09%
6 من 10 من الجمهورين يرون أن أثر المهاجرين من أمريكا اللاتينية على و. م. ا	أكثر سلبية: 58% جمهوريون 23% ديمقراطيون	أكثر ايجابية: 13% جمهوريون 36% ديمقراطيون
نصف من الأمريكان يقول ان المهاجرين في و. م. أ يجعلون الجريمة والاقتصاد أكثر سوءا	الاقتصاد 50% سيئ و28% أفضل و20% لا أثر	الجريمة 50% سيئ و07% أفضل و41% لا أثر
لماذا يأتي المهاجرون الى و. م. أ	الفرص الاقتصادية 74%	الهروب من الاضطهاد 10%
معظم الأمريكان يقولون أن المهاجرين لا يندمجون	يتبنون العادات الأمريكية بنسبة 32% فقط مقابل 66% يتمسكون بطريقة حياتهم وعاداتهم	يحتاجون لتعلم اللغة من أجل النجاح 76%/لايتعلمون اللغة بسرعة كافية 59%

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن علاقة الهجرة بالأمن في الو م. أ علاقة أقل من المتوسط بمعنى أن الهجرة لاتشكل تهديد جدي لأمريكا سواءا على مستوى الاقتصاد أو المستوى الثقافي أو العنف. كما يتضح أن الهجرة مرتبطة أكثر بالجانب الحقوقي وما يترتب عليه من دور المهاجرين في تقوية المجتمع الأمريكي والنظرة الى مساعدة المهاجرين ليصبحوا مواطنين أو مقيمين دائمين. أما بخصوص نظرة المهاجرين الى اصلاح قوانين

الهجرة، فاننا نلاحظ أن 28% يعتقد باعادة البناء الكلي لنظم الهجرة مقابل 54% ترى بادخال تغيير جذري و16% تغيير طفيف. هذه النسب يتشارك فيها كذلك المهاجرون أنفسهم.

الا أن الاستجواب أغفل مساءلة صناع السياسة والخبراء حول نظرتهم الى المهاجرين وكيف يمكن الاستفادة منهم كقوة فاعلة في المجتمع. كما أن الاستجواب لم يتطرق الى العلاقة بين الارهاب والهجرة والدين.

خاتمة:

لعل المقتربات المختلفة للهجرة قدمت تصورات تحولت الى سياسات أكثر من تقديمها لمعالجة الهجرة من خلال أسبابها ومسبباتها ونتائجها مما يعني ضرورة البحث عن الطريق الثالث والمفقود كما يؤكد ذلك ديري بيقوا. هذا الطريق المفقود لن يكون سوى بتحرير موضوع الهجرة من الأيديولوجيا والدين والعنصرية وربطه أكثر بالمصالح المتبادلة بين المهاجرين ودول المقصد والمنشأ. فالهجرة ظاهرة تكاد طبيعية فلماذا معالجتها خارج حدودها.

أما فيما يتعلق بدور المقتربات في تجسيد مقتضيات الأمن الوطني وفي نفس الوقت تحقيق متطلبات **امن** الانساني وحقوقه للمهاجر، فانه يمكن التأكيد على ان المقتربات بحاله لا يمكن ان تضمن تحقيق المعادلة بين الأمن الوطني والأمن الانساني وحقوقه الا باشراك الفواعل المختلف والمهتمة بالهجرة وعلى راسها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الوطنية والدولية والقطاع الخاص وكذا مؤسسات الدولة المختلفة. فالمقترب الأمريكي يعاب عليه أنه فشل لأنه همش دور المشرع من جهة وتأثر بالخطاب المعاصر للأمن من جهة ثانية ثم بالغ في "أمننة موضوع الهجرة" من جهة ثالثة.

عليه يمكن اقتراح الآتي:

1- إرجاع موضوع الهجرة الى حالته الانسانية الطبيعية. تلك الحالة التي تفرضها الظروف المحيطة بالهجرة مثل: الكوارث الطبيعية، الحاجات الاقتصادية، الهروب من الاضطهاد الديني، الفرار من الحروب.

2- الفصل بين الهجرة والدين والأمن وعدم تحميل موضوع الهجرة أكثر مما يحتمل.

3- اعتبار الهجرة حق من الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات كما تنص على ذلك الاعلانات والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية.

4- تحرير موضوع الهجرة من التسييس والأمننة والأدلجة المبالغ فيها وربطه بالحاجيات الاقتصادية والديموغرافية للدول المعنية. فلا توجد هناك هجرة من أجل القيام بالأعمال الارهابية او الهجرة من أجل الانخراط في الجماعات الاجرامية أو الهجرة من أجل القيام بعمليات التهريب او الاتجار بالبشر.

5- اشراك الرأي العام، من خلال وسائل الاتصال المختلفة والبحوث العلمية، في تقديم تصوراته لموضوع الهجرة والحلول التي يراه دون الاقتصارعلى صناع السياسة والخبراء الأمنيين.

6- اعتبار الهجرة وسيلة للتواصل البشري واحداث التنوع الثقافي داخل بلدان الهجرة وجعل هذه الأخيرة أكثر ثراءا خاصة اذا ما تم الاعتناء بجماعات الهجرة واشراكها في الترقية الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

01- حسن بويخيف، "هل ينقلب الأوربيون على حقوق الإنسان في ملف الهجرة؟" شوهد يوم 2015/21/21 على الموقع:

www. jadidpress. Com

02- الدكتور ادريس لكريني، "دراسة الهجرة السرية في المتوسط"، اليوم الجديد على الموقع .www. elyomnew : com/news/inside/2015/9/14

باللغة الأجنبية:

03 - Adam Liptak feb, New York Times, 02/02/2017; "Court Refuses to Reinstate Trvel Ban, Dealing Trump Another Legal Loss",P2. Available at: http: //www. nytimes. com/2017/02/09/us/politics/appeals- court- trump- travel- ban. html?ph&action=clik&pgtype=homepage.

04 - Adam Liptak, The New York Times in "The Courts Arguments on Tramp's Travel Ban: What you Need to Know", Feb 9,2017,p1

05 - Aleksender Krasoveskil, Different Approaches to the Problem of Immigration in Europe, Economic Forum. Available at: www. forum- economic- znep. p2/25th- economic- forum- krimica- poland- 2015/preview- debates- of- the- 25—economic- forum/different- approaches- to- the- problem- of- immigration- in- europe/long?=en wjajmtz- kuk.

06 - Ariane Chabel d'Appolona and Simon Reigh, "On The Increasing Complex Relationship Between Immigration Policy and (Inter)national Security". Available at: www. h. net. org/reviews/showreview/php?id=23095,p3.

07 - Bill Richardson;"Diversity and Adversity" ,Monday, Septmber17;2007. Available at: minority rights- gzp- blogpot. com/2007/09/American –dream- revised- more inclusive. html,p2.

08 - Chebel d'Appolonia in Eric H. Lombach,Opcite,p5

09 - Eric H. Lombach, "Immigration, Integration, and Security: America and Europe in Comparative Perspective". Available at: www. h- net. org/reviews/shourev/php?id=23095,p3

10 - Frank Newport," American Public Opinion and Immigration. " Available at: www. galop. com/opinion/policing. matters/184262/american- public- opinion- immigration. aspx ?version=print.

11 - Krasoveskil A,"Different Approaches to the Problem of Immigration in Europe",Available at: Economic Forum.

12 - Francis Crepeau, International Migration: Security Concerns and Human Rights Standards (Sage Journals,2007).

13 - Michael Jones- Carrera, Understanding Immigrant Politics: Lessons from the US, Migration Information Source. Available athttp: //www. migrationpolicy. org/article/understanding- immigrant- policies- lessons- from- us,.

14 - Michael Mandelbaum, »Differing Approaches to Immigration on Two Sides of the Atlantic", Search Form. Available at: www. sais- jhu. edu/.../differing- approaches- to- immigration- on- the- two- sides- .

15 - Robert P. Jones? Daniel Cox and others,Public Religion Research Institue (2015) and Pew Hispanic. org/2015/09/28/chapter4.

16 - Siril Berglund, Helen McCarther, Agata Patyna, "Introduction: "Migration, Human Rights, and Security in Europe", Jine2012. Available at: http: //www. geog. ucl. ac. uk/research- centers/migration- research- unit/pdfs/ Student Conferanceproceedings2012. pdf

17 - Michael Mandelbum," Deferring Approaches to Immigration on Two Sides of the Atlantic", April,24,2014.

18 - Michael Mandelbum," Deferring Approaches to Immigration on Two Sides of the Atlantic", April,24,2014.

19 - Yuval Levin,"Toward a Conservative Immigration Policy", The Washington Post, Symposium: Citizen, Community, and Welcoming the Stranger", (Winter,2017). Available at: www. kirkcenter. org/index. php/bookman/article/towards- a- conservative- immigration- policy/p1.